

كيف يمكن للاقتصاد العالمي أن يتخطّب الركود؟

كتبه ذي إيكonomist | 26 يناير, 2023



ترجمة حفصة جودة

العام الماضي، واجهت أسواق المال وقتاً عصبياً، لكن حتى الآن يبدو عام 2023 مختلفاً، فقد شهد الكثير من المؤشرات أفضل بداية للعام منذ عقود مثل Hong Kong's Euro Stoxx 600 وHang Seng وأسهم عدد كبير من الأسواق الناشئة.

ارتفعت أسهم مؤشر S&P 500 الأمريكي بنسبة 5% بعد أن شهد ذروته في أكتوبر/تشرين الأول، كما انخفضت قيمة التجارة بالدولار بنسبة 7%， ما يشير إلى انحسار مخاوف الاقتصاد العالمي، وحق البيتكوين تشهد عاماً جيداً، منذ فترة ليست بالبعيدة بدا أن الركود العالمي أصبح أمراً ثابتاً، والآن عاد التفاؤل إلى الظهور.

قال المحللون في بنك JPMorgan Chase، يوم 18 يناير/كانون الثاني، في تقريرهم عن منطقة اليورو: "مرحباً بانخفاض أسعار الغاز ووداعاً للركود"، أما بنك Nomura فقد راجع توقعاته بشأن الركود البريطاني لنسبة أقل ضرراً ممّا توقعوه.

كما قال بنك Citigroup: "إن احتمالية حدوث ركود عالي تام يتراجع فيه نمو الدول واحدة تلو الأخرى، قد أصبح الآن 30% مقارنة بتقييم 50% خلال النصف الثاني من العام الماضي"، إليكم

الغزي: الاقتصاد العالمي في أضعف نقاطه منذ إغلاق عام 2020، لكن المستثمرين سيلتهمون أي شيء.

يستجيب المتنبئون لبيانات الاقتصاد الحقيقة في وقتها، ورغم الحديث عن ركود عالي من فبراير/شباط الماضي عندما غزت روسيا أوكرانيا، صمدت هذه البيانات بشكل أفضل من المتوقع، مع الوضع في الاعتبار التقدير الإسبوعي لإنجمالي الناتج المحلي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية “OECD”， وهي منظمة تضم معظم الدول الغنية التي تمثل حوالي 60% من الناتج العالمي.

في بعض الدول الغنية مثل النمسا والدنمارك ترتفع معدلات البطالة، وهي إشارة واضحة إلى أن الركود يلوح في الأفق.

يزدهر الاقتصاد ببطء، لكن في منتصف يناير/كانون الثاني كانت بعض الدول تعاني، حيث شهد مؤشر إدارة المشتريات الذي يخضع لرقابة واسعة زيادة طفيفة في الناتج العالمي لشهر يناير/كانون الثاني، حيث ارتفع إنجمالي الناتج المحلي بنسبة 2%.

لكن ما زالت الأرقام مختلطة، فالأرقام الأخيرة لبيانات التجزئة الأمريكية كانت أقل من التوقعات، في الوقت نفسه كانت طلبات الآلات في اليابان أضعف من التنبؤات، ومع ذلك بعد الوصول إلى أدنى مستوى في الصيف، ارتفعت ثقة المستهلكين في دول منظمة “OECD”.

من المنتظر أن ينشر المسؤولون التقديرات الأولى لنمو إنجمالي الناتج المحلي الأمريكي للربع الأخير من عام 2022 بنهاية هذا الشهر، ويتوقع معظم الاقتصاديين أرقاماً جيدة، رغم أن اضطرابات الجائحة تعني أن هذه الأرقام ستكون أقل ثقة عن العتاد.

تبعد أسواق العمل متراجحة أيضاً، ففي بعض الدول الغنية مثل النمسا والدنمارك ترتفع معدلات البطالة، وهي إشارة واضحة إلى أن الركود يلوح في الأفق، ومن النادر أن يمْرُّ يوم دون أن تعلن شركة تكنولوجية كبرى عن تسريح الموظفين.

ومع ذلك فإن شركات التكنولوجيا تمثل نسبة صغيرة من جميع الوظائف، وفي أغلب الدول ما زال معدل البطالة منخفضاً، ومن حسن الحظ أن أصحاب العمل في دول “OECD” يعربون عن انخفاض حاجتهم للعمالة بسحب إعلانات الوظائف بدلاً من إقالة الموظفين.

في فترة الميلاد انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا لنصف المستويات التي وصلت إليها قبل غزو روسيا لأوكرانيا.

حسب تقديرنا، فمنذ الوصول إلى أعلى نسبة بأكثر من 30 مليون وظيفة شاغرة بداية العام الماضي، انخفضت نسبة الوظائف الشاغرة حوالي 10%， وانخفض عدد الناس الذين يشغلون وظائف

يولي المستثمرون انتباهم لأسواق العمل، لكن ما يهتمون لأمره الآن بالفعل هو التضخم، فمن المبكر جدًا أن نكتشف إذا كان التهديد قد انتهى أم لا، في الدول الغنية ما زال التضخم الأساسي - وهو مقياس للضغط - ما بين 5 إلى 6% سنويًا، وهي نسبة أعلى بكثير مما ترغب فيه البنوك المركزية.

لكن المشكلة لا تتفاقم حقاً الآن، ففي أمريكا انخفض التضخم الأساسي وكذلك حصة الشركات الصغيرة التي تفكّر في رفع الأسعار، ووفقاً لجامعة بيانات أخرى من الباحثين في بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند وشركة Morning Consult، Raphael Schoenle of Brandeis، فإن الأرقام في تراجع.

هناك عاملان يفسران تماسمك الاقتصاد العالمي: أسعار الطاقة والموارد المالية للقطاع الخاص، في العام الماضي ارتفعت تكلفة الوقود في الدول الغنية بنسبة 20% وبنسبة 60% في بعض أجزاء أوروبا، وتوقع الاقتصاديون أن تظل الأسعار مرتفعة في عام 2023، ما يسحق القطاعات المستهلكة بشدة للطاقة مثل الصناعات الثقيلة.

لأنهما كانوا خاطئين في كل التوقعين، بمساعدة الجو الدافع غير العتاد تمكّنت الشركات من التعامل بمرونة غير متوقعة مع ارتفاع الأسعار، في نوفمبر/تشرين الثاني كان استهلاك الصناعات الألماني للغاز أقل بـ 27% من العتاد، ومع ذلك كان الإنتاج الصناعي أقل بـ 0.5% من العام الماضي، وفي فترة الميلاد انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا لنصف المستويات التي وصلت إليها قبل غزو روسيا لأوكرانيا.

شكلت قوة الموارد المالية للقطاع الخاص فارقاً أيضاً، فحسب تخميننا لا تزال العائلات في دول مجموعة السبع تحفظ بمدخرات فائضة - أي تزيد عن ما يدخلونه في الأوقات العتادة - تصل إلى حوالي 3 تريليونات دولار (حوالي 10% من الاستهلاكي السنوي)، وذلك نتيجة تراجع الإنفاق بسبب الجائحة في عامي 2020 و2021.

ما زالت حالة التشاوؤم قوية، فما زال أمامنا وقت طويل حتى تعلن البنوك المركزية سيطرتها على التضخم، خاصة مع ارتفاع الأسعار بعد عودة الصين.

ونتيجة لذلك، فإن إنفاقهم اليوم أصبح مرناً، فيما كانوا يتحملون ارتفاع الأسعار وارتفاع تكلفة الائتمان، في الوقت نفسه ما زالت الشركات تملك كومة كبيرة من النقود السائلة، والقليل منهم يواجه سداد ديون كبيرة الآن: حوالي 600 مليار دولار من الديون المستحقة للشركات يجب سدادها هذا العام، مقارنة بـ 900 مليار دولار عام 2025.

هل تستمرة البيانات في مواجهة التوقعات؟ هناك بعض الأدلة على ذلك من بينها ورقة حديثة لبنك

Goldman Sachs تقول إن العائق الأكبر لنمو الاقتصاد بعد سياسة نقدية متشددة يحدث بعد 9 أشهر، وقد بدأت الظروف المالية العالمية في التشدد منذ حوالي 9 أشهر.

إذا ثبت صحة هذه النظرية، فلن تمر فترة طويلة حتى يقف الاقتصاد على قدميه مرة أخرى، وتبعد العدلات المرتفعة في التهام التضخم.

تدفعنا الصين إلى التفاؤل أيضًا، فرغم أن تراجع القيود المحلية لكورونا-19 قد أدى إلى تباطؤ الاقتصاد في ديسمبر/كانون الأول، حيث كان الناس يخبتون من الفيروس، فإن التخلص من هدف “صفر كوفيد” سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع الطلب على البضائع والخدمات عالميًّا، ويتوقع المتباينون أيضًا استمرار الجو الدافئ في معظم أنحاء أوروبا.

ومع ذلك، ما زالت حالة التساؤم قوية، فما زال أمامنا وقت طويل حتى تعلن البنوك المركزية سيطرتها على التضخم، خاصة مع ارتفاع الأسعار بعد عودة الصين، إضافة إلى ذلك لا يمكن التنبؤ بالاقتصاد ونحن على عتبة الركود.

فعندما يبدأ الناس في خسارة وظائفهم ويقلص الإنفاق، يصبح التنبؤ بالإنكماش مستحيلاً، والدرس الأساسي الذي نتعلم منه من السنوات الأخيرة: إذا أمكن أن تسوء الأمور فإنها تسوء بالفعل، لكن من الجيد أن يكون هناك بريقأمل رغم كل شيء.

المصدر: [في إيكonomist](#)

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/46372>